

النوع الخامس والخمسون

فِي التَّحْضُرِ وَالِإِخْتِصَارِ

أَمَّا الْحَضْرُ، - ويقال له: القصر - فهو تخصيص أمرٍ بآخرٍ بطريقٍ مخصوص. ويقال أيضاً: إثبات الحكم للمذكور ونفيُّه عمَّا عداه.

وينقسم إلى: قصر الموصوفِ على الصفة، وقصر الصِّفة على الموصوف. وكلُّ منهما إمَّا حقيقي وإمَّا مجازي.

مثال قصر الموصوف على الصفة حقيقياً، نحو: (ما زيد إلا كاتب)، أي: لا صفة له غيرها؛ وهو عزيز لا يكاد يُوجد، لتعذر الإحاطة بصفات الشيء حتى يمكن إثبات شيء منها ونفي ما عداها بالكلية، وعلى عدم تعذرها يبعد أن تكون للذات صفة واحدة ليس لها غيرها، ولذا لم يقع في التنزيل. ومثاله مجازياً: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

أي: إنه مقصور على الرسالة، لا يتعداها إلى التبري من الموت الذي استعظموه، الذي هو من شأن الإله.

ومثال قصر الصفة على الموصوف حقيقياً: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩].

ومثاله مجازياً: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً...﴾ الآية [الأنعام: ١٤٥]، كما قال الشافعي فيما تقدّم نقله عنه في أسباب النزول: إنَّ الكفار لما كانوا يُحلِّون الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهلّ لغير الله به، وكانوا يحرمون كثيراً من المباحات، وكانت سجيئتهم تخالف وضع الشرع، ونزلت الآية مسبوقةً بذكر شُبَّههم في البحيرة والسائبة والوصيلة والحامي، وكان الغرض إبانة كذبهم؛ فكأنه قال: لا حرام إلا ما أحللتموه. والغرض الردّ عليهم والمضادة، لا الحصر الحقيقي، وقد تقدّم بأبسط من هذا.

وينقسم الحصر باعتبار آخرٍ إلى ثلاثة أقسام: قصر أفراد، وقصر قلب، وقصر تعيين.

فالأول: يخاطب به من يعتقد الشُّركة، نحو: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌُ وَاحِدٌ﴾ [النحل: ٥١]. خُوطب به من يعتقد اشتراك الله والأصنام في الألوهية.

والثاني: يخاطب به من يعتقد إثبات الحكم لغير من أثبته المتكلم له، نحو: ﴿رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، خُوطب به نمرود، الذي اعتقد أنه هو المحيي المميت دون الله. ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ﴾ [البقرة: ١٣]، خُوطب به من اعتقد من المنافقين: أن المؤمنين سفهاء دونهم. ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩]، خُوطب به من يعتقد من اليهود اختصاص بعثته بالعرب.

والثالث: يخاطب به من تساوى عنده الأمران، فلم يحكم بإثبات الصفة لواحد بعينه، ولا لواحد

بإحدى الصفتين بعينها.

فصل: طرق الحصر كثيرة:

أحدها: النفي والاستثناء؛ سواء كان النفي بلا، أو ما، أو غيرهما. والاستثناء بيلاً، أو غير، نحو: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [الصفات: ٣٥]، ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢]، ﴿مَا قُلْتُمْ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ﴾ [المائدة: ١١٧].

ووجه إفادته الحصر: أن الاستثناء المفرغ لا بد أن يتوجه النفي فيه إلى مقدر وهو مستثنى منه؛ لأن الاستثناء إخراج، فيحتاج إلى مخرج منه، والمراد التقدير المعنوي لا الصناعي. ولا بد أن يكون عاماً، لأن الإخراج لا يكون إلا من عام. ولا بد أن يكون مناسباً للمستثنى في جنسه؛ مثل: ما قام إلا زيد؛ أي: أحد، وما أكلت إلا تمرأ؛ أي: مأكولاً. ولا بد أن يوافقه في صفته، أي: إعرابه، وحينئذ يجب القصر إذا أُوجِبَ منه شيء بيلاً ضرورة، ببقاء ما عداه على صفة الانتفاء.

وأصل استعمال هذا الطريق أن يكون المخاطب جاهلاً بالحكم؛ وقد يخرج عن ذلك فينزل المعلوم منزلة المجهول لا اعتبار مناسب، نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]؛ فإنه خطاب للصحابة، وهم لم يكونوا يجهلون رسالة النبي ﷺ؛ لأنه نُزِلَ استعظامهم له عن الموت منزلة من يجهل رسالته، لأن كل رسول لا بد من موته؛ فمن استبعد موته فكأنه استبعد رسالته.

الثاني: إنما: الجمهور على أنها للحصر، فقيل: بالمنطوق، وقيل: بالمفهوم. وأنكر قوم إفادتها إياه، منهم أبو حيان. واستدلّ مُثْبِتُوهُ بأمور:

منها: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ [البقرة: ١٧٣] بالنصب؛ فإن معناه: ما حرم عليكم إلا الميتة، لأنه المطابق في المعنى لقراءة الرفع؛ فإنها للقصر، فكذا قراءة النصب، والأصل استواء معنى القراءتين.

ومنها: أن (أن) للإثبات و(ما) للنفي، فلا بد أن يحصل القصر، للجمع بين النفي والإثبات. لكن تُعْقَبُ بـ (ما) زائدة كافة، لا نافية.

ومنها: أن (إن) للتأكيد، و(ما) كذلك، فاجتمع تأكيدان، فأفادا الحصر. قاله السكاكي، وتُعْقَبُ: بأنه لو كان اجتماع تأكيدين يفيد الحصر لأفاده نحو: (إن زيدا لقائم). وأجيب: بأن مراده: لا يجتمع حرفا تأكيد متواليان إلا للحصر.

ومنها: قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّمَا أَعْلَمُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٢٣]. ﴿قَالَ إِنَّمَا يَأْتِيكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [هود: ٣٣]. ﴿قُلْ إِنَّمَا عَلَّمْتُكُمْ رَبِّي﴾ [الأعراف: ١٨٧]، فإنه إنما تحصل مطابقة الجواب إذا كانت إنما للحصر، ليكون معناها: (لا أتاكم به إنما يأتي به الله، ولا أعلمها إنما يعلمها الله). وكذا قوله: ﴿وَلَمَنْ أَنْصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ﴾ [التوبة: ٩١-٩٣]. ﴿وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِمْ بَيِّنَةٌ قَالُوا لَوْلَا أَلْحَقْتَنَاهَا قُلْ إِنَّمَا اتَّبَعُ مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ مِنْ رَبِّي﴾ [الأعراف: ٢٠٣]. ﴿وَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلْغُ﴾ [آل عمران: ٢٠]. ولا يستقيم المعنى في هذه الآيات ونحوها إلا بالحصر.

وأحسن ما تُستعمل «إنما» في مواقع التعريض، نحو: ﴿إِنَّمَا يَذَكُرُ أَوْلُوا الْأَنْبِيَاءِ﴾ [الرعد: ١٩].

الثالث: «أَنَّمَا» بالفتح، عدّها من طرق الحَصْر الزمخشري^(١) والبيضاوي، فقالا في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُهُ وَحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]: «إِنَّمَا» لقصر الحكم على شيء، أو لقصر الشيء على حكم، نحو: «إِنَّمَا زيدٌ قائمٌ» و«إِنَّمَا يقوم زيدٌ». وقد اجتمع الأمران في هذه الآية، لأنَّ «إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ» مع فاعله بمنزلة: إِنَّمَا يقوم زيد، و«أَنَّمَا إِلَهُكُمُ» بمنزلة: إِنَّمَا زيد قائم. وفائدة اجتماعها الدلالة على أن الوحي إلى الرسول ﷺ مقصورٌ على استئثار الله بالوحدانية.

وصرّح التَّنُوخِيّ في «الأقصى القريب»^(٢) بكونها للحصر، فقال: كل ما أوجب أن (إِنَّمَا) بالكسر للحصر أوجب أن (أَنَّمَا) بالفتح للحصر، لأنها فرع عنها، وما ثبت للأصل ثبت للفرع، ما لم يثبت مانع منه، والأصل عدمه.

وردَّ أبو حيان على الزمخشري ما زعمه بأنّه يلزمه انحصار الوحي في الوحدانية. وأجيب: بأنه حصر مجازي باعتبار المقام.

الرابع: العطف بلا أو بل، ذكره أهل البيان، ولم يحكوا فيه خلافاً. ونازع فيه الشيخ بهاء الدين في «عروس الأفرح»^(٣) فقال: أي قصر في العطف بلا إنما فيه نفي وإثبات، فقولك: زيد شاعر لا كاتب، لا تعرض فيه لنفي صفة ثالثة، والقصر إنما يكون بنفي جميع الصفات غير المثبت حقيقة أو مجازاً، وليس هو خاصاً بنفي الصفة التي يعتقدها المخاطب. وأما العطف ببل، فأبعد منه، لأنه لا يستمرّ فيها النفي والإثبات.

الخامس: تقديم المعمول، نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]. ﴿لِإِلَهِ اللَّهِ تُحْسِرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨]، وخالف فيه قوم، وسيأتي بسط الكلام فيه قريباً.

السادس: ضمير الفصل، نحو: ﴿فَاللَّهُ هُوَ أَلْوَكُ﴾ [الشورى: ٩]، أي: لا غيره. ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]. ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْفَصْلُ الْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢]. ﴿إِنَّ سَانَ لِنَبِيٍّ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: ٣].

وممن ذكر أنّه للحصر البيانيون في بحث المسند إليه، واستدلّ له السهيليّ بأنّه: أتى به في كل موضع ادّعي فيه نسبة ذلك المعنى إلى غير الله، ولم يؤت به حيث لم يدع، وذلك في قوله: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى﴾ [النجم: ٤٣] إلى آخر الآيات، فلم يؤت به في: ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ﴾ [النجم: ٤٥]. ﴿وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ﴾ [النجم: ٤٧]. ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى﴾ [النجم: ٥٠]؛ لأن ذلك لم يدع لغير الله، وأتى به في الباقي لادعائه لغيره.

(١) في «الكشاف» ٥٨٦/٢، الأنبياء: ١٠٨، والكلام هنا له.

(٢) «الأقصى القريب في علم البيان» طبع في مصر عام ١٩٠٩م. «ذخائر التراث العربي» ٤١٧/١ والتنوخي هو: محمد بن محمد، أديب دمشقي، استقر ببغداد (ت: ٧٤٨هـ). «هدية العارفين» ١٥٤/٢.

(٣) «عروس الأفرح» ٣٩٧/١ طرق القصر.

قال في «عروس الأفراح»^(١): وقد استنبطت دلالته على الحصر من قوله: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ...﴾ [المائدة: ١١٧]؛ لأنه لو لم يكن للحصر لَمَّا حَسُنَ، لأن الله لم يزل رقيباً عليهم، وإنما الذي حصل بتوفيته: أنه لم يبق لهم رقيب غير الله تعالى. ومن قوله: ﴿لَا يَسْتَوِي أَحَبُّ النَّارِ وَأَحَبُّ الْجَنَّةِ أَصْحَبُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَأَيُّرُونَ﴾ [الحشر: ٢٠]. فإنه ذكر لتبيين عدم الاستواء؛ وذلك لا يحسن إلا بأن يكون الضمير للاختصاص.

السابع: تقديم المسند إليه، على ما قاله الشيخ عبد القاهر^(٢): قد يقدم المسند إليه ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي. والحاصل على رأيه أن له أحوالاً:

أحدها: أن يكون المسند إليه معرفة والمسند مثبتاً، فيأتي للتخصيص، نحو: أنا قمت، وأنا سعت في حاجتك. فإن قصد به قصر الأفراد أكد بنحو: (وحددي). أو قصر القلب أكد بنحو: (لا غيري). ومنه: ﴿بَلْ أَنْتُمْ بِهَدْيَتِكُمْ فَرَحُونَ﴾ [النمل: ٣٦]. فإن ما قبله من قوله: ﴿أَتَدُونُنِي بِمَا لِي﴾ [النمل: ٣٦] ولفظ (بل) المشعر بالإضراب يقضي بأن المراد (بل أنتم لا غيركم). فإن المقصود نفي فرجه هو بالهدية، لا إثبات الفرح لهم بهديتهم. قاله في «عروس الأفراح»^(٣).

قال: وكذا قوله: ﴿لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾ [التوبة: ١٠١]، أي: لا يعلمهم إلا نحن.

وقد يأتي للتقوية والتأكيد دون التخصيص، قال الشيخ بهاء الدين^(٤): ولا يتميز ذلك إلا بما يقتضيه الحال وسياق الكلام.

ثانيها: أن يكون المسند منفيّاً، نحو: (أنت لا تكذب). فإنه أبلغ في نفي الكذب من (لا تكذب) ومن (لا تكذب أنت). وقد يفيد التخصيص. ومنه: ﴿فَهُمْ لَا يَسْأَلُونَ﴾ [القصص: ٦٦].

ثالثها: أن يكون المسند إليه نكرة مثبتاً، نحو: (رجلٌ جاءني). يفيد التخصيص إما بالجنس، أي: لا امرأة، أو الواحدة، أي: لا رجلان.

رابعها: أن يلي المسند إليه حرفُ النفي، فيفيده، نحو: (ما أنا قلت هذا)، أي: لم أقله، مع أن غيري قاله. ومنه: ﴿وَمَا أَنْتَ عَلِيّاً بِعِزِّينِ﴾ [هود: ٩١]، أي: العزيز علينا رهطك لا أنت، ولذا قال: ﴿أَرْهَطِي أَعَزُّ عَلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ﴾ [هود: ٩٢].

هذا حاصل رأي الشيخ عبد القاهر، ووافقه السكاكي، وزاد شروطاً وتفصيل بسطناها في شرح ألفية المعاني.

الثامن: تقديم المسند، ذكر ابن الأثير وابن النّيس وغيرهما أن تقديم الخبر على المبتدأ يفيد

(١) «عروس الأفراح» ٢٢٧/١ العطف على المسند إليه.

(٢) عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، أبو بكر، من أئمة اللغة، وواضع أصول البلاغة، صاحب «دلائل الإعجاز» و«أسرار البلاغة» (ت: ٤٧١هـ). «بغية الرعاة» ٣١٠، «إنباء الرواة» ٢/١٨٨.

(٣) «عروس الأفراح» ٢٣٦/١ تقديم المسند إليه.

(٤) في «عروس الأفراح» ٢٣٦/١.

الاختصاص. وردّه صاحب «الفلک الدائر»^(١): بأنه لم يقل به أحد، وهو ممنوع، فقد صرّح السكاكبي وغيره بأنّ: تقديم ما رُتّبته التأخير يفيد، ومثله بنحو: (تيميّي أنا).

التاسع: ذكّر المسند إليه، ذكر السكاكبي أنه قد يُذكر ليفيد التخصيص، وتعبّبه صاحب «الإيضاح»^(٢) وصرّح الزمخشري^(٣): بأنّه أفاد الاختصاص في قوله: ﴿اللَّهُ يَسُطُّ الرِّزْقَ﴾ [الرعد ٢٦]. وفي قوله: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ﴾ [الزمر: ٢٣]. وفي قوله: ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾ [الأحزاب: ٤]. ويُحتمل أنه أراد أن تقديمه أفاده، فيكون من أمثلة الطريق السابع.

العاشر: تعريف الجزئين، ذكر الإمام فخر الدين في «نهاية الإجاز»^(٤) أنّه يفيد الحصر حقيقة أو مبالغة، نحو: (المنطلق زيد). ومنه في القرآن فيما ذكر الزمكاني في «أسرار التنزيل»: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢]. قال: إنّهُ يفيد الحصر، كما في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، أي: الحمد لله، لا لغيره.

الحادي عشر: نحو (جاء زيد نفسه)، نقل بعض شراح «التلخيص» عن بعضهم أنه يفيد الحصر.

الثاني عشر: نحو (إنّ زيداً لقائم)، نقله المذكور أيضاً.

الثالث عشر: نحو (قائم) في جواب (زيد إمّا قائم أو قاعد). ذكره الطيبي في شرح «التيان»^(٥).

الرابع عشر: قلب بعض حروف الكلمة؛ فإنّه يفيد الحصر على ما نقله في «الكشاف»^(٦) في قوله: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا﴾ [الزمر: ١٧]. قال: القلب للاختصاص بالنسبة إلى لفظ «الطاغوت»، لأن وزنه على قول (فعلوت) من الطغيان، كملكوت ورحموت، قلب بتقديم اللام على العين، فوزنه (فعلوت) ففيه مبالغت: التسمية بالمصدر، والبناء بناء مبالغة، والقلب، وهو للاختصاص، إذ لا يطلق على غير الشيطان.

تنبيه:

كاد أهل البيان يطبقون على أن تقديم المعمول يفيد الحصر، سواء كان مفعولاً أو ظرفاً أو مجروراً، ولهذا قيل في: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]. معناه: نخصّك بالعبادة والاستعانة. وفي: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُوْلُهُ﴾ [آل عمران: ١٥٨]. معناه: إليه لا إلى غيره. وفي: ﴿لَنَكُوْنُوْا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُوْنُ الرَّسُوْلُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣]؛ أخرت الصلة في الشهادة الأولى، وقُدّمت في الثانية، لأن الغرض في الأوّل إثبات شهادتهم، وفي الثاني إثبات اختصاصهم بشهادة النبي ﷺ عليهم.

(١) هو ابن أبي الحديد: عبد الحميد بن هبة الله المدائني المعتزلي، من أعيان المعتزلة، له شعر جيد واطلاع واسع على التاريخ، وله شرح «نهج البلاغة» (ت: ٦٥٥هـ). «فوات الوفيات» ٢/ ٢٥٩.

(٢) هو الفزويني «الإيضاح...» ص ٤٧. (٣) في «كشاف» ٢/ ٣٥٩، الرعد: ٢٦.

(٤) «نهاية الإجاز في دراية الإعجاز» فخر الدين الرازي ص ١٥٩ - ١٦٠.

(٥) «التيان في البيان» ص ٤٣ - ٤٤. (٦) «الكشاف» ٣/ ٣٩٢ - ٣٩٣، الزمر: ١٧.

وخالف في ذلك ابنُ الحَاجِبِ، فقال في شرح «المفصل»: الاختصاص الذي يتوهمه كثير من الناس من تقديم المعمول وَهَمٌّ، واستدلَّ على ذلك بقوله: ﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾ [الزمر: ٢]. ثم قال: ﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ﴾ [الزمر: ٦٦]. ورُدَّ هذا الاستدلال بأن ﴿مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾ أغنى عن إفادة الحصر في الآية الأولى، ولو لم يكن فما المانع من ذكر المحصور في محل بغير صيغة الحصر، كما قال تعالى: ﴿وَاعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾ [الحج: ٧٧]. وقال: ﴿أَمَرَ آلًا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [يوسف: ٤٠]. بل قوله: ﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ﴾ من أقوى أدلَّة الاختصاص، فإنَّ قبلها: ﴿لَئِنِ اشْرَكْتَ لَيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥]. فلو لم يكن للاختصاص، وكان معناها: (اعبد الله) لَمَا حَصَلَ الإضراب الذي هو معنى (بل).

واعترض أبو حَيَّان على مدَّعي الاختصاص بنحو: ﴿أَفَعْبِرَ اللَّهُ تَأْمُرُونَ بِأَعْبَادٍ﴾ [الزمر: ٦٤]. وأجيب: بأنَّه لَمَا اشْرَكَ بالله غيره كأنه لم يعبد الله، وكان أمرهم بالشرك كأنه أمرٌ بتخصيص غير الله بالعبادة. ورَدَّ صاحب «الفلك الدائر» الاختصاص بقوله: ﴿كُلًّا هَدَيْتَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ﴾ [الأنعام: ٨٤]. وهو من أقوى ما ردَّ به. وأجيب: بأنه لا يُدْعَى فيه للزوم، بل الغلبة، وقد يخرج الشيء عن الغالب.

قال الشيخ بهاء الدين^(١): وقد اجتمع الاختصاص وعدمه في آية واحدة، وهي: ﴿أَغْيَرَ اللَّهُ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ بَلِ إِيَّاهُ تَدْعُونَ﴾ [الأنعام: ٤٠، ٤١]. فإنَّ التقديم في الأوَّل قطعاً ليس للاختصاص، وفي «إِيَّاهُ» قطعاً للاختصاص.

وقال والده الشيخ تقي الدين في كتاب «الافتقاص في الفرق بين الحصر والاختصاص»: اشتهر كلام الناس في أنَّ تقديم المعمول يفيد الاختصاص، ومن الناس من ينكر ذلك ويقول: إنَّما يفيد الاهتمام. وقد قال سيبويه في «كتابه»: وهم يقدِّمون ما هم به أَعْنَى. والبيانون على إفادته الاختصاص، ويفهم كثير من الناس من الاختصاص الحصر، وليس كذلك، وإنَّما الاختصاص شيء والحصر شيء آخر، والفضلاء لم يذكروا في ذلك لفظة (الحصر). وإنَّما عبَّروا بالاختصاص؛ والفرق بينهما: أن الحصر نفي غير المذكور وإثبات المذكور، والاختصاص قصد الخاص من جهة خصوصه وبيان ذلك: أن الاختصاص افتعال من الخصوص، والخصوص مرگب من شيئين: أحدهما: عام مشترك بين شيئين أو أشياء، والثاني: معنى منضم إليه يفصله عن غيره، كضرب زيد، فإنَّه أخصَّ من مطلق الضرب، فإذا قلت: ضربت يداً، أخبرت بضرب عامٍّ وقع منك على شخص خاصٍّ، فصار ذلك الضرب المخبر به خاصاً لما انضم إليه منك ومن زيد.

وهذه المعاني الثلاثة - أعني مطلق الضرب، وكونه واقعاً منك، وكونه واقعاً على زيد - قد يكون قصد المتكلم لها ثلاثتها على السواء. وقد يترجَّح قصده لبعضها على بعض، ويعرف ذلك بما ابتدأ به كلامه، فإنَّ الابتداء بالشيء يدلُّ على الاهتمام به، وأنه هو الأرجح في غرض المتكلم.

(١) في «عروس الأفراح» ٣٨٣/١ الاختصاص في: أحوال متعلقات الفعل.

فإذا قلت: زيداً ضربتُ، عُلِمَ أن خصوص الضرب على زيد هو المقصود. ولا شك أن كلّ مركب من خاص وعام له جهتان، فقد يقصد من جهة عمومه، وقد يقصد من جهة خصوصه، والثاني هو الاختصاص، وأنه هو الأهمّ عند المتكلم، وهو الذي قصد إفادته السامع من غير تعرّض ولا قصد لغيره بإثبات ولا نفي، ففي الحَصْر معنى زائد عليه، وهو نفي ما عدا المذكور. وإنّما جاء هذا في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] للعلم بأنّ قائله لا يعبدون غير الله؛ ولذا لم يطرّد في بقية الآيات، فإن قوله: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْعُوثُ﴾ [آل عمران: ٨٣] لو جُعِلَ في معنى: (مَا يَبْعُوثُونَ إِلَّا غير دين الله) وهمزة الإنكار داخلة عليه، لزم أن يكون المنكر الحصر لا مجرد بغية غير دين الله، وليس المراد. وكذلك ﴿إِلَهَةٌ دُونَ اللَّهِ يُرِيدُونَ﴾ [الصفافات: ٨٦]. المنكر إرادتهم آلهة دون الله من غير حصر. وقد قال الزمخشري^(١) في: ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤]: في تقديم (الآخرة) وبناء (يوقنون) على (هُمْ) تعريضٌ بأهل الكتاب، وما كانوا عليه من إثبات أمر الآخرة، على خلاف حقيقته، وأن قولهم ليس بصادر عن إيقان، وأن اليقين ما عليه من آمنَ بما أنزلَ مِنْ قَبْلِكَ.

وهذا الذي قاله الزمخشري في غاية الحسن، وقد اعترض عليه بعضهم فقال: تقديم (الآخرة) أفاد أن إيقانهم مقصورٌ على أنه إيقان بالآخرة لا بغيرها. وهذا الاعتراض من قائله مبني على ما فهمه من أن تقديم المعمول يفيد الحصر، وليس كذلك، ثم قال المعترض: وتقديم (هُمْ) أفاد أن هذا القصر مختصٌ بهم، فيكون إيقان غيرهم بالآخرة إيماناً بغيرها حيث قالوا: ﴿لَنْ نَمَسَّنَا الْكَافِرُ﴾ [البقرة: ٨٠]. وهذا منه أيضاً استمرار على ما في ذهنه من الحصر، أي: إنّ المسلمين لا يوقنون إلا بالآخرة، وأهل الكتاب يوقنون بها وبغيرها. وهذا فهمٌ عجيب ألجأ إليه فهمه الحصر، وهو ممنوع.

وعلى تقدير تسليمه فالحصر على ثلاثة أقسام:

أحدها: بما وإلا، كقولك: (ما قام إلا زيد) صريح في نفي القيام عن غير زيد، ويقضي إثبات القيام لزيد، قيل: بالمنطوق، وقيل: بالمفهوم، وهو الصحيح. لكنّه أولى المفاهيم؛ لأن (إلا) موضوعة للاستثناء، وهو الإخراج، فدالتها على الإخراج بالمنطوق لا بالمفهوم، ولكنّ الإخراج من عدم القيام ليس هو عين القيام، بل قد يستلزمه، فلذلك رجّحنا أنه بالمفهوم؛ والتبس على بعض الناس لذلك فقال: إنّه بالمنطوق.

والثاني: الحصر ب (إنّما). وهو قريب من الأوّل فيما نحن فيه، وإن كان جانب الإثبات فيه أظهر، فكأنه يفيد إثبات قيام زيد، إذا قلت: إنّما قام زيد، بالمنطوق، ونفيه عن غيره بالمفهوم.

الثالث: الحصر الذي قد يفيد التقديم؛ وليس هو - على تقدير تسليمه - مثل الحصرين الأوّلين، بل هو في قوّة جملتين: إحدهما ما صُدّر به الحكم نفيّاً كان أو إثباتاً وهو المنطوق، والأخرى ما فهم من التقديم، والحصر يقتضي نفي المنطوق فقط، دون ما دلّ عليه من المفهوم؛ لأن المفهوم لا مفهوم

(١) في «كشافه» ١/١٣٧ البقرة: ٤.

له. فإذا قلت: أنا لا أكرم إلا إِيَّاكَ، أفاد التَّعْرِيفُ بأن غيرك يكرم غيره، ولا يلزم أنك لا تكرمه. وقد قال تعالى: ﴿الَّذِينَ لَا يَنْكِحُوا إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً﴾ [النور: ٣]. أفاد أن العفيف قد ينكح غير الزانية، وهو ساكت عن نكاحه الزانية، فقال سبحانه وتعالى بعده: ﴿وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ [النور: ٣] بياناً لما سكت عنه في الأولى. فلو قال: (بالآخرة يوقنون) أفاد بمنطوقه إيقانهم بها، ومفهومه عند من يزعم أنهم لا يوقنون بغيرها. وليس ذلك مقصوداً بالذات، والمقصود بالذات قوَّة إيقانهم بالآخرة حتى صار غيرها عندهم كالمدحوض، فهو حَصْرٌ مجازيٌّ، وهو دون قولنا: (يوقنون بالآخرة لا بغيرها). فاضبط هذا، وإيَّاكَ أن تجعل تقديره: (لا يوقنون إلا بالآخرة).

إذا عرفت هذا: فتقديم (هُم) أفاد أن غيرهم ليس كذلك؛ فلو جعلنا التقدير: (لا يوقنون إلا بالآخرة) كان المقصود المهتمُّ النَّفِي، فيتسلطُّ المفهوم عليه، فيكون المعنى إفادة: أن غيرهم يوقن بغيرها، كما زعم المعترض، ويُطرح إِفْهَامُ أَنَّهُ لَا يَوْقِنُ بِالْآخِرَةِ، ولا شك أن هذا ليس بمراد، بل المراد إِفْهَامُ أَنَّ غَيْرَهُمْ لَا يَوْقِنُ بِالْآخِرَةِ؛ فلذلك حافظنا على أن الغرض الأعظم إثبات الإيقان بالآخرة، ليتسلطُّ المفهوم عليه، وأن المفهوم لا يتسلطُّ على الحصر؛ لأن الحصر لم يدلَّ عليه بجملة واحدة مثل (ما) و(إلا) ومثل (إنما) وإنما دلَّ عليه بمفهوم مستفاد من منطوق، وليس أحدهما متقيداً بالآخر؛ حتى نقول: إنَّ المفهوم أفاد نفي الإيقان المحصور، بل أفاد نفي الإيقان مطلقاً عن غيرهم. وهذا كله على تقدير تسليم الحَصْرِ، ونحن نمنع ذلك، ونقول: إنَّه اختصاص، وإنَّ بينهما فرقاً. انتهى كلام السبكي.

